إبراهيم أبو لغد[*] والتعليم العالي: رؤية وطنية

نجلاء نصير بشور[**]

تميزت رؤية إبراهيم أبو لغد للتعليم العالي العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص بأنه جزء من عملية التحرير والتحديث. فهو رأى الجامعة جزءاً من المجتمع وتشكل إحدى أهم مؤسساته، فتتفاعل معه وتلتزم قضاياه وتهيئ له الكادر الكفء الذي يعمل على توحيده وتحريره والنهوض به لتلبية متطلبات القرن الواحد والعشرين. وبالتالي اعتبر أن على الجامعة أن تؤقلم نظمها وطرائقها وبرامجها لتلبي حاجات المجتمع الوطنية. كما رأى أن التعليم العالي الفلسطيني له دور في وحدة شعبه في إطار هوية وطنية جامعة وفي تهيئة الجيل الجديد لمهام التحرير وبناء الدولة بما يشمله ذلك من توفير يد عاملة كفء لادارة الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية مدربة بأحدث الطرق وعلى أحدث الوسائل والتقنيات وبالتهيئة لممارسة العمل الديمقراطي. فكان من المبادرين إلى التخطيط لإنشاء «جامعة القدس المفتوحة» خارج فلسطين في السبعينات والثمانينات والى تأسيس برنامج متداخل متطور للدراسات العليا في جامعة بيرزيت داخل فلسطين في التسعينات،

(*) كنا قد طلبنا من الدكتور ابراهيم أبو لغد أن يقدم لنا وجهة نظره في مستقبل الجامعات العربية فوافق على طلبنا، غير أن المرض لم يمهله ووافته المنية قبل أن ينجز دراسته، تغمده الله بواسع رحمته. فتفضلت د. نجلا بشور مشكورة بكتابة هذه المقالة للتعريف بأفكار د. أبو لغد ووجهة نظره في التعليم العالي العربي.

(**) أستاذة العلوم التربوية في الجامعة الأميركية في بيروت.

حيث عاد حالماً ووجد حداً أدنى من السلطة الفلسطينية على أرضها. وفي كلا التجربتين، حاول أبو لغد تجسيد رؤياه التربوية في الواقع، وجاهد من أجل ذلك، فكان نموذجاً فريداً للمثقف والأكاديمي والمواطن الناشط في آن.

ونحاول في ما يأتي إلقاء الضوء على جوانب مختلفة من رؤيته المتكاملة للتعليم العالي في فلسطين استناداً إلى ما كتبه وما قاله وما أنجزه وما حاول إنجازه.

التعليم العالي العربي

رأى ابراهيم أبو لغد أن التعليم العالي في وطنه فلسطين تأثر بعاملين، أولهما التعليم العالي في البلاد العربية إذ هو يشكل جزءاً منه، وثانيهما الإطار الاستعماري الذي نما متأثراً بضغوطه. ويعبر عن ذلك بقوله:

«لا يمكن التحدث عن تطور التعليم العالي في فلسطين أو للشعب الفلسطيني خارج إطارين أساسين نما وتكون ضمنهما: أولهما التعليم العالي في العالم العربي نفسه وثانيهما الإطار الاستعماري للتعليم العالي الذي أثر بشكل إيجابي وسلبي على تنظيمه ومناهجه وأهدافه والتساؤلات المعاصرة المرتبطة به»[1].

ورأى أن التعليم العالي في البلاد العربية، رغم قدمه مع الأزهر في مصر، قد نما محتذياً النموذج الأوروبي في إطار مجتمع مستعمَر أو شبه مستعمَر. وبالتالي نمى ليخدم بالدرجة الأولى المستعمِر وليس ليلبي حاجات المجتمع العربي. و رغم إدراكه هذا الجانب من التعليم العالي، لاحظ إبراهيم أبو لغد أهمية وجود مؤسسات التعليم العالي بحد ذاتها، في المساهمة في نمو حركات التحرر الاستقلالية في الوطن العربي. فلا تحرر للمجتمعات ولا تقدم بدون تعليم عالٍ. فهو رغم ارتباطه من حيث المنشأ والبنية والمضمون بالغرب الاستعماري، ألا أن تأثيره على نمو التفكير واكتساب المعرفة لدى الشباب يعجل في وعيها القومي وكفاءتها العلمية لتقوم بمهام التحرير.

«لايمكن التفكير في النخبة السياسية والإدارية والثقافية الحديثة في البلدان العربية دون اعتبار لمؤسسات التعليم العالي، بالرغم من طبيعة منابعها وقيودها الاستعمارية والاستعمارية الحديثة.. إنه من غير الممكن التفكير بحركات الاستقلال

(١) أبو لغد، ابراهيم؛ التعليم العالي الفلسطيني، ٢٠٠٠.

الوطني دون أن نعزي الأهمية الكبرى للنخب الوليدة التي أنتجتها هذه المؤسسات حديثة الإنشاء. فتلامذة الجامعات شاركوا بشكل فعال في النضال من أجل الاستقلال ومارسوا ضغوطاً مكثفةً على النخبة السياسية في بلادهم، كما وفروا الكادر المدرب لحركات الاستقلال نفسها. وبعد الاستقلال، فإن خريجي هذه المؤسسات وفروا اليد العاملة المطلوبة لعمليات البناء التي تقوم بها هذه الدول»[٢]. إلا أن أبو لغد لحظ أن الجامعات الخاصة اقتصرت على النخب من الطلاب، وأعتبر أن الجامعات الحكومية هي الكفيلة تأمين ديمقراطية التعليم على هذا المستوى و تلبية حاجات السوق المستحدث في البلاد العربية.

التعليم العالي في فلسطين

وفي فلسطين، اعتبر إبراهيم أبو لغد التعليم العالي نوعاً من المقاومة للاحتلال الصهيوني، ووسيلة لتمكين الفلسطينيين من الحفاظ على هويتهم الوطنية من ناحية، وتنمية الكادر الذي يسيّر المجتمع المدني الفلسطيني على أرضه من ناحية ثانية .

«الشعور العام كان وما زال أن المؤسسات الوطنية للتعليم العالي (في فلسطين) يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنمية و تعميق الوعي القومي. كما يمكن أن توفر تدريباً لتنمية المجتمع الفلسطيني نفسه وأن تعزز القواعد الاجتماعية والثقافية للمجتمع الممزق بفعل احتلال عسكري فريد يفرض دولة استيطانية استعمارية».

«بطرق مختلفة، فإن الجامعات هدفت إلى المساهمة في عملية الاستقلال الوطني ولاحقاً في عملية الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني الذي عانى حوالي قرن من كونه إما محتلاً أو مقموعاً...لقد كان واضحاً أن الفلسطينيين المهرة وفروا للدول العربية النامية اليد العاملة التي كانت بحاجة ماسة إليها لاسيما دول الخليج، بينما أستقر عدد كبير منهم في الدول التي أتموا دراستهم الجامعية فيها حيث وجدوا فرصاً جيدة للعمل. ولهذه الأسباب، كان من المصلحة العليا للبلد أن تبث في الفلسطينيين الحساسية والاهتمام بالحاجات والأولويات الوطنية في فلسطين»[٣]. ومن أجل أن يكون للتعليم العالي في فلسطين دوره الفاعل المطلوب من حيث قدرته على تعزيز الهوية الثقافية والوحدة الوطنية ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية

(٢) أبو لغد، المصدر نفسه.
(٣) أبو لغد، المصدر نفسه.

ومن حيث توفير الكادر المتقدم المطلوب لعملية البناء من ناحية ثانية، فقد رأى إبراهيم أبو لغد أن هناك بعض العوامل المطلوب توافرها والتي يمكن القول أنها تشكل بمجملها رؤية أبو لغد للتعليم العالي.

١- ملاءمة حاجات المجتمع:

اعتبر أبو لغد أنه كان من الطبيعي أن تنشأ الجامعات العربية والفلسطينية على النمط الأوروبي، ولكنه أعتبر أن من الضروري بعد تثبيتها أن تجري تغييرات أساسية في بنيتها ونظمها وطرائقها و تخصصاتها ومناهجها لتتلاءم مع متطلبات المجتمع العربي والفلسطيني وتلبي حاجاته، وذلك لتتمكن الجامعة من تخريج مواطنين مسؤولين يستطيعون تأمين اليد العاملة الماهرة للبنية الاقتصادية من ناحية والقيادات التي تضع السياسات العامة في البلاد من ناحية ثانية. فعلى التعليم العالي أن «يساهم في عمليتين توأمين هما بناء الأمة والدولة».

ولتحقيق المهمة الأولى، أي بناء الأمة، يقول إبراهيم أبو لغد: «إن التجزئة التاريخية للشعب الفلسطيني على مدى الخمسين سنة الماضية وبالتالي تشتته في المنافي، في أرجاء العالم العربي وخارجه، قد عززت بوضوح هويات ثقافية متنوعة رغم الرابط الوطني الفلسطيني العام. إن مهمة إعادة التكامل بين هؤلاء المنفيين لانتاج أمة متحدة تحتاج إلى إجراءات وأدوات اجتماعية وثقافية وتربوية تضع عبأً كبيراً على كاهل التعليم العالي. وهذا الأمر يفترض إعادة النظر في النظام التعليمي على المستوى الجامعي ليتلاءم مع هذا الواقع ويقوم بهذه المهمة، ويسمح بالتالي بتأمين حدٍ أدنى من ديمقراطية التعليم التي يعاني من غيابها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى أرضه بشكل خاص ، حيث اضطهاد الاحتلال الصهيوني يطال تعليم الفلسطينيين لا سيما على المستوى الجامعي»[٤].

لذا، فقد أعتبر أن «طرائق ونظم تربوية مختلفة تفرض نفسها كالتعليم عن بعد». وقد تجسدت هذه الفكرة في مشروع إنشاء جامعة فلسطينية وطنية مفتوحة، أطلق عليها اسم «جامعة القدس المفتوحة»، التي جهد أبو لغد في العمل من أجلها خلال الثمانينات وقد تجسدت فيها أبرز معالم رؤيته للتعليم العالي.

جامعة القدس المفتوحة:

بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية وبدعم من منظمة اليونسكو

(٤) أبو لغد، المصدر نفسه.

والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، أعد فريق عمل برئاسة إبراهيم أبو لغد دراسة جدوى لإنشاء جامعة فلسطينية مفتوحة ، وذلك في العام ١٩٨٠، فكان مشروع جامعة القدس المفتوحة.

والتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد هو نظام تعليمي غير تقليدي، لا يتطلب من الطالب حضور محاضرات والتزام دوام في مبنى جامعي، و إنما يتطلب منه أن يقوم بتحضير دروس وفروض ومشاريع ضمن برنامج تحدده الجامعة، وذلك في مكان إقامته وفي الوقت الذي يتناسب مع ظروفه. ويستخدم لذلك الوسائل المتنوعة كالراديو والتلفزيون والكمبيوتر، بالإضافة إلى الوسائل المتوافرة في بيئته المحلية من مكتبات ومختبرات. وبعدها يقدم امتحانات بأشكال أيضاً متعددة، تشمل الكمبيوتر أو الذهاب إلى مركز الجامعة أو مركز فرعي لها. وربما كانت التطورات الاتصالية الحديثة قد سهلت هذا المفهوم وجعلته أكثر عملانية وفعالية، إلا أن طرحه في أواخر السبعينات كان خطوة ريادية سعى إليها أبو لغد وزملائه.ونعرض هذا المشروع من خلال الوثيقة الرسمية للدراسة الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٠. تبدأ الدراسة بالتعريف الآتي للجامعة وخصائصها:

«جامعة القدس المفتوحة هي جامعة متطورة للتعلم عن بعد بهدف توفير الدراسات العليا والتدريب الفني لأكبر عدد ممكن من أبناء فلسطين والبلاد العربية الأخرى، مراعية ظروفهم الخاصة واحتياجات مجتمعاتهم الآنية والمستقبلية، بشكل متعاون ومتكامل مع مؤسسات التعليم العالي في الوطن المحتل والأردن وسائر الأقطار العربية، ومستفيدة في ذلك كله من التقدم التكنولوجي العالمي في ميداني التربية والتكنولوجيا».

«ويقوم الطالب في هذه الجامعة بدراسة مقرراته دون أن يضطر إلى ترك عمله للتفرغ للدراسة، أو إلى تغيير مكان أقامته أو التقيد بجدول زمني محدد وجامد. وفي ما عدا ما تتطلبه المقررات المركزة في المختبرات أو المعامل أو الدورات الدراسية من حضور، تترك للطالب حرية الدوام حسب برنامجه الخاص للدراسة. ومن أجل هذا تقوم هيكلية جامعة القدس المفتوحة على:

أ- هيئة إدارة رئيسية تتولى الإدارة العامة وانتاج المساقات وتوزيع المواد وأجراء الامتحانات وإصدار الشهادات.

ب- مراكز تنسيق إقليمية في المناطق ذات التجمعات الطلابية الكبرى.

ج- مراكز دراسية فرعية تتوافر فيها المختبرات والمشاغل والمكتبات ووسائل التربية والتعليم والتقنية المتطورة.

د- وحدات دراسية محلية في أحياء المدن والقرى والمحميات والمضارب، ويتوافر لكل وحدة دراسية موجه ومرشد والمواد الدراسية المطلوبة.

وتعمل جامعة القدس المفتوحة على تحضير مقررات تغطي البرامج الرئيسة الآتية:

- التكنولوجيا والعلوم التطبيقية
- البيت والتنمية الأسرية
- الأرض والتنمية الريفية
- الإدارة والاقتصاد
- التربية

إضافة أيضاً إلى مناهج محورية (core curricula) مشتركة بين جميع البرامج تتناول: التوعية الوطنية، الحضارة العربية الإسلامية، الثقافة العامة، التفكير المنهجي، اللغة العربية واللغة الإنكليزية.

كما حددت الدراسة أهداف جامعة القدس المفتوحة بالآتي:

- توفير الدراسة الجامعية لعشرات الألوف من الطلبة الفلسطينيين والعرب.
- إعداد الكوادر الفنية حسب احتياجات المجتمع.
- تطوير المجتمع تقنياً بتركيز الجامعة المفتوحة المقترحة على الدراسات والتخصصات العلمية والتكنولوجيا، واعتمادها على أحدث تقنيات التربية والاتصال، مثل الحاسوب (الكمبيوتر) والفيديو، والحقائب المخبرية، بالإضافة إلى الوسائل المرئية والصوتية. وهذا من شأنه أن «يساهم إلى حدٍ كبير في إحداث ثورة تكنولوجية في المجتمع العربي، بالنسبة إلى الأجيال الناشئة خاصة. وهذه الثورة التكنولوجية هي أهم ما نحتاجه للحاق بالشعوب المتقدمة، كما هي ضرورية لاقامة صناعات تقنية متطورة».
- الإسهام في تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي.
- توفير البرامج التثقيفية والتدريبية لقطاعات كبيرة، وذلك من خلال تقديم برامج التربية المستمرة، والتدريب أثناء الخدمة، واعادة التدريب.

– إفساح المجال للجامعات ومعاهد التعليم العالي وكليات المجتمع للاستفادة من المقررات الدراسية التي ستعدها الجامعة المفتوحة.

– الإسهام في تخفيف هجرة العقول والكفاءات واستقطابها من الخارج.

– الإسهام في توحيد المناهج التربوية والتعليمية وحتى اللغوية بالنسبة إلى أبناء الشعب الفلسطيني بشكل خاص والطلاب العرب بشكل عام، وهذا يؤدي إلى توحيد المفاهيم والأهداف وتحقيق الوحدة الثقافية والعربية.

– دعم الصمود في الوطن المحتل: هذا هو الهدف الأساسي للمشروع، وذلك لأن نقل فرص التعليم الجامعي إلى أبناء الشعب الفلسطيني حيثما كانوا في فلسطين يساهم إلى حدٍ كبير جدا في تثبيتهم في وطنهم ورفع مستواهم وتأهيلهم لخدمة مجتمعهم العربي وقضيتهم الكبرى، وعدم ذوبانهم أو انهيارهم أمام الغزوة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي.

وباختصار، فإن الجامعة المفتوحة أو «التعلم عن بعد»، هي التوجه المستقبلي الذي لا بد منه لجميع المجتمعات البشرية في نهاية هذا القرن.»

ويلخص إبراهيم أبو لغد رؤياه لجامعة القدس المفتوحة عارضاً المشكلات التي تحاول حلها ومضمون وطريقة عملها في مقابلة[٥] إبان انعقاد الندوة الخاصة بمناقشة المشروع في بيروت. ويبدأ بذكر المشكلات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين والتي تحاول الجامعة المفتوحة التصدي لها والتي تشكل موجبات إنشائها . فيقسم د. أبو لغد هذه المشكلات إلى قسمين كمي ونوعي. «فعلى المستوى الكمي يتبين أن خمس القادرين على التحصيل العالي من الفلسطينيين هم ممن يستطيع متابعة دراسته الجامعية. فهناك ٨ آلاف طالب يتمكنون من متابعة دراستهم من أصل ٤٠ ألف خريج فلسطيني سنوياً. إضافة إلى ذلك نلاحظ أن الإناث أقل حظاً من الذكور، كما أن أبناء العمال والفلاحين وسكان المخيمات هم أقل حظاً من أبناء الطبقات الميسورة في التحصيل الجامعي. أما على المستوى النوعي، فالتعليم العالي الذي يحصل عليه الفلسطينيون يتم في أربعة أنواع من المؤسسات:

أ_ مؤسسات فلسطينية تحت الاحتلال.

ب_ مؤسسات العدو.

(٥) مع جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١.

٣ً_ جامعات عربية.

٤ً_ جامعات أجنبية.

وجميع هذه المؤسسات لا تولي التراث الفلسطيني والهوية الفلسطينية اهتماماً كافياً في مناهجها، هذا على الرغم من المجهود الخاص الذي تبذله المؤسسات الفلسطينية تحت الاحتلال. المسألة الأساسية هي أن الخريج الفلسطيني تنقصه الثقافة العلمية المرتبطة بتاريخه المعاصر ومركزية قضيته في التعليم. إضافة إلى ذلك، فهو يختص بأمور لا تجد لها سوق عمل في موقعه الفلسطيني.

هذه الجامعة تحاول أن تحل مشكلتي الكم والنوع، وهي جامعة مفتوحة للفلسطينيين والعرب. فنحن نرى أن الخريج الجامعي يدرس داخل نظام فكري غربي، بينما ما نحاوله نحن هو وضع منهج دراسي مرتبط بحاجات المجتمع العربي والفلسطيني وبإمكانياته الذاتية بهدف ربط المعرفة بالإنتاج، كي تجعل من الخريج منتجاً وليس مجرد مستهلك لما هو موجود في العالم الخارجي. أي نريد من الخريج أن يخلق التراث والتكنولوجيا، ونكون بالتالي قد حاولنا أن نعيد تصميم المعرفة. لهذا يفترض المنهج الدراسي الذي نعده أن المواد التعليمية الحالية لا تتوافر فيها الصفات المطلوبة المرغوبة، ولا بد لهذه المؤسسة أن تصيغ مواد جديدة مستمرة في فلسفتها الخاصة لدور التعليم.

وأستطيع أن أقول إن تجربة فريق العمل مع جماهير المخيمات والمقاتلين برهنت عن تجاوب واسع، لأن المواطن العادي يشعر بالانفصام الكبير بين تقنية وثقافة المسؤولين وبين حياته هو وثقافته.

إن أولويات المنهج الدراسي ترتكز على الزراعة والتغذية والعلوم المرتبطة بالصحة العامة، وعلى العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية».

وحول أهداف هذا المنهج وطرق تطبيقه، يقول أبو لغد إن هذا التعليم لا بد وأن ينتج شخصاً يمتلك المعرفة والمهارات أي ينتج الكوادر الوسطى، كما أن الطالب لن يتخرج من الجامعة ألا إذا أكتسب خبرة عملية في إحدى المؤسسات المرتبطة بتخصصه، أي سيقتطع أربعة أشهر من السنتين الأوليين ليكتسب خبرة عملية أثناء تعلمه.

وحول بنية الجامعة المفتوحة، يقول د. أبو لغد: «سيكون هناك مركز رئيسي للجامعة، وسيتقرر المكان على ضوء معطيات متعددة، ولكن المكان الطبيعي لهذا

المركز يجب أن يكون في القدس. ثم تنشئ الجامعة فروعاً لها في كل تجمع فلسطيني كبير تلبية للاحتياجات التي تفترضها كثافة عدد الدارسين. في تصوري الأولي، من المستحسن أن تؤسس ثلاثة فروع في الأردن، ومركز في سوريا وآخر في كل من لبنان والكويت والسعودية. وهذه المراكز أو الفروع تكون مجهزة بالوسائل الكفيلة إيصال المعرفة إلى الطالب: المكتبة ووسائل العرض وقاعات المحاضرات وغرف يلتقي فيها الطلبة مع المعلمين وتخدم هذه المراكز غرضاً أساسياً في العملية التربوية، هو عقد الحلقات الدراسية المتخصصة. فهناك إذن ثلاث حلقات تدريبية متكاملة هي التعليم عن بعد: الكتاب، الإذاعة، التلفزيون، الكاسيت، الفيديو كاسيت. ثم التوجيه، ثم الحلقات الدراسية.

إن المراكز أو الفروع ستكون مراكز إشعاع علمي وثقافي يستفيد منها جميع المواطنين الفلسطينيين والعرب في المنطقة التي تقوم فيها».

٢- برامج الدراسات العليا:

إن إنشاء وتطوير برنامج الدراسات العليا كفيل بتأمين مستوى من الكفاءة يحتاجه المجتمع الفلسطيني في عملية البناء التي يسعى إلى تحقيقها، على أن يعتمد البرنامج أحدث التوجهات التربوية في تكوينه من ناحية وأن يتم اختيار التخصصات ذات الأولوية في عملية بناء الدولة الوطنية من ناحية ثانية.

لذا، فعندما أسس برنامج الدراسات العليا في جامعة بيرزيت كان أول التخصصات «الدراسات الدولية»، كإحدى المجالات الهامة لبناء الدولة. وقد عبر عن ذلك في افتتاح المركز بقوله «إننا على حافة تطورات جديدة في الحكم الفلسطيني وعلى الجامعة أن تدرب خبراء أكفاء في مجال العلاقات الخارجية وغيرها للمرحلة الجديدة».

وكان أبو لغد يدرك أنه من الصعب تأمين الكفاءات الملائمة تماماً لبناء الدولة والرقي بالمجتمع الفلسطيني ككل، وذلك بسبب عدم إمكانية إيجاد خطة اقتصادية تشمل الشعب الفلسطيني المتناثر في فلسطين وخارجها وواقع الاحتلال من ناحية، وبسبب نوعية التخصصات المتوافرة في الجامعات من ناحية ثانية. «فهناك أعداد ضخمة من الطلاب الملتحقين في الكليات النظرية والأدبية مما يتعارض مع حاجات السوق لخريجين ماهرين، كما أن هناك ضعفاً في كفاءة الخريجين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمعلوماتية، مما يفترض تحديث البرامج لتتلاءم مع العصر الجديد».

ويصف أبو لغد موضحاً التحديث الذي اعتمده في برنامج الدراسات العليا في جامعة بيرزيت.

«المجتمع الفلسطيني اليوم بحاجة إلى كفايات وتخصصات على مستوى أعلى، وهذه يمكن الحصول عليها فقط من خلال التعليم على مستوى الدراسات العليا. فلا يمكننا أن نعتمد على إنجازات مجتمع آخر، نحن بحاجة إلى أن نوجد اختصاصيينا على الأرض. ولما كنا على مفترق تطورات جديدة في حكم فلسطين، فالجامعة قادرة على تدريب الكفايات من كافة المجالات للمرحلة الجديدة. وهو من غير العملي إدارة هذا البرنامج في حقل معرفي واحد فقط وانما عبر الحقول المعرفية. ونحن بحاجة لتجميع الكفاءات من كافة الاختصاصات للاستفادة القصوى من الموارد الموجودة»(٦).

إن هذه الرؤية لبرنامج الدراسات العليا التي تشمل تخصصاتها أكثر من حقل معرفي وأكثر من كلية أي تكون عبر الحقول المعرفية، تتلاءم مع التوجه الأحدث للتعليم العالي في العالم، والذي كان إبراهيم أبو لغد قد ساهم في تطويره في الولايات المتحدة حيث ترأس برنامج الدراسات العليا في جامعة نورث وسترن. إن شمول التخصصات حقول تعليم متنوعة و قد تبدو أحياناً متناقضة، تعبر عن نظرة جديدة لهذه العلوم تدرك تداخلها وترابطها وبالتالي توفر للمتخصص نظرة متكاملة حول موضوع تخصصه، فيعالجه من عدة زوايا ضمن حقول معرفية مختلفة. وهذا أيضاً يتماشى مع متطلبات سوق العمل لاسيما منها المعلوماتية التي تفترض الشمولية في التعاطي مع وسائلها ولتنفيذ مهامها. ويظهر هذا التوجه في البرنامج الأكاديمي لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، الذي يقدمه مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. فيشمل هذا البرنامج أربعة حقول: تاريخ دولي، علوم سياسية، قانون واقتصاد. وتتضمن المواد المعطاة في كل من هذه الحقول شقين: أحدهما يتناول الموضوع الدولي والآخر يتم تخصيصه للدراسات المقارنة، بينما يشمل موضوع التاريخ ثلاث مواد: العلاقات الدولية منذ ١٩١٤، التاريخ الديبلوماسي في فلسطين في القرنين التاسع عشر والعشرين، والعالم العربي والغرب في القرن العشرين. مما يعني أن الطالب يتخرج بمعرفة متكاملة لا تنحصر بالعلوم السياسية فقط والتي يعتبر التخصص في الدراسات الدولية جزءاً منها، بل يمتلك نظرة شمولية لموضوع الدراسات الدولية فيعالجه من

(٦) نشرة جامعة بيرزيت.

زوايا مختلفة اقتصادية وتاريخية وقانونية بالإضافة إلى السياسية. الأمر الذي يجعل الخريج أكثر كفاءة وقدرة على اتخاذ القرارات.

٣- البحث العلمي للمجتمع الفلسطيني نفسه:

سعى أبو لغد إلى جعل الجامعة، لا سيما مع وجود برنامج للدراسات العليا، خلية نشطة للبحث العلمي المتوجه لدراسة المجتمع الفلسطيني نفسه، بحيث تقوم بدورها الوطني ضمن وظائفها الأكاديمية، وتسهم في معرفة أكثر دقة لحاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني، تلك المعرفة التي يمكن أن تشكل أساساً يبني عليه واضعو السياسات الوطنية خططهم وبرامجهم. من هنا كان تركيز إبراهيم أبو لغد على التخصصات في العلوم الاجتماعية، وقد سعى لتأمين ذلك إذ رأى «أن الجامعات الفلسطينية لم تؤهل الكفاءات المدربة القادرة على القيام بدراسة جدية للمجتمع الفلسطيني نفسه بحيث يكون البحث العلمي المبني على المجتمع نفسه أساساً لوضع السياسات الوطنية»[٧]. وأعتبره من أهم المجالات التي وجب إيلاؤها الاهتمام في الجامعات الفلسطينية.

٤- الدور الوطني والتربية الديمقراطية:

الجامعة مؤسسة اجتماعية تتفاعل مع المجتمع، ليس فقط من خلال مده بالكفاءات العلمية إنما من خلال مده بالكفاءات الوطنية المدربة على الديمقراطية من ناحية والمشاركة كمؤسسة في المسؤولية العامة الوطنية والاجتماعية من ناحية ثانية.

فالجامعة تدرب طلابها ليكونوا مواطنين مؤمنين بالديمقراطية وذلك عن طريق فتح المجال العلمي أمامهم لخوض خبرات في العمل الديمقراطي وقبول الآخر، ويتمثل ذلك بشكل خاص في المشاركة في الانتخابات الطلابية.

«إن الحرم الجامعي الفلسطيني هو حلبة هامة للتدريب على السياسات الديمقراطية. إن الخبرة التي يكتسبها الفرد من السياسة الطالبية ينقلها إلى المجتمع نفسه. لقد كان للحرم الجامعي تأثير كبير على قبول مبدأ التعددية السياسية/ الاجتماعية. إن تفاعل الطلاب من مختلف المشارب الاجتماعية والدينية والثقافية والطبقية والسكنية يساهم في خلق شبكات متنوعة يمكن أن تعبأ للوصول إلى درجة أعلى من التكامل الوطني»[٨].

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) أبو لغد، المصدر نفسه.

والجامعة كمؤسسة مفتوحة على المجتمع تسهم في قضاياه الوطنية والاجتماعية والبيئية، من خلال تحليلها ونظرتها ورؤياها. فبالإضافة إلى العمل الأكاديمي يشكل النشاط الثقافي والسياسي جزءاً أساسياً من مهام الجامعة الوطنية.

«الجامعة هي جزء هام من البنية المؤسساتية للمجتمع وتتأثر وتشارك في الحياة العامة. فالحدث العام الأهم في الفترة الأخيرة كان عملية المفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى تسوية. إن هذا النوع من التفاعل هو جديد ومثير للجدل. إن مسؤولية الجامعة هي أن تقيم وتوضح القضايا المتعلقة بهذا التطور البارز في جو من الحرية الأكاديمية والاحترام المتبادل»(٩).

لقد نشطت جامعة بيرزيت خلال فترة وجود إبراهيم أبو لغد، وباتت منبراً لطرح القضايا التي تعني المجتمع بكافة فئاته، يتناوب عليه أساتذة من كافة التوجهات والاختصاصات عرباً وأجانب. فكانت المحاضرات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التي شملت مواضيع تتعلق بالبيئة والمرأة والأحداث السياسية وقضايا التنمية والاقتصاد والثقافية الفلسطينية والعربية والدولية.

فقد كان «المركز العالي للدراسات الدولية» يقيم ثلاث مؤتمرات سنوياً: مؤتمرٌ صوريٌ جزء من المنهج الأكاديمي، وآخران أكاديميان. وفي العام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ أقام المركز مؤتمراته الثلاث ورابع استجد موضوعه باندلاع الانتفاضة:

– المؤتمر الصوري وموضوعه «المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية»، وقد نظمه طلاب وأساتذة المركز، وكان مستشار المؤتمر السيد مارك جولدينج المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة. دار فيه نقاش جاد جعل انفجار الوضع بانتفاضة الأقصى، في أيلول ٢٠٠٠، أمراً غير مستغرب.

– المؤتمر الدولي الأول ١١–١٢ أيار وموضوعه «الآفاق الداخلية والدولية للدولة الفلسطينية» وقد شارك فيه أساتذة وسياسيون من السلطة الفلسطينية والمعارضة وشخصيات ثقافية وطلاب وكان الحضور مفتوحا للجمهور. «كان هدف هذا المؤتمر أن يكون مؤثراً على صعيد القرار السياسي. وكان بذلك ناجحاً من حيث التأثير على مجرى المحادثات التي قامت بها السلطة قبل كامب ديفيد الثاني، فقد جرت فيه مناقشات أتسمت بالحيوية حيث تم فيها تبادل الآراء بجو من الحرية الأكاديمية»(١٠).

(٩) نشرة جامعة بيرزيت، النسخة الإنكليزية، عدد ٢ حزيران ١٩٩٤.

(١٠) نشرة مركز أبو لغد العالي للدراسات الدولية، حزيران ٢٠٠١.

_ المؤتمر الدولي الثاني كان موضوعه «فلسطين الجديدة، أوروبا الجديدة: نماذج صاعدة في المجتمع والثقافة». أقيم في شباط ٢٠٠١، شارك فيه خبراء دوليون من جامعات أوروبية ومراكز أبحاث. وقد كان هذا المؤتمر الأكاديمي الأساسي لجامعة بير زيت، وكان حضوره واسعاً شمل أساتذة وسياسيين ومثقفين وطلاباً وجمهوراً عادياً. ويبين هذا المؤتمر أنه من غير الممكن انعزال مراكز التربية الجامعية في فلسطين عن البيئة العالمية حتى ولو كانت تخضع للاحتلال.

– مؤتمر رابع فرضته الأحداث تماشياً مع موقف إبراهيم أبو لغد في أن دور الجامعة الأكاديمي والوطني يحتم عليها المساهمة الفكرية في الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية. فبعد شهر من انطلاق انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وبالتحديد في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٠، عقد مؤتمر في المركز موضوعه «الانعكاس الأولي لانتفاضة الأقصى على الصعيد المحلي والعربي والعالمي».

٥– تكامل مؤسسات التعليم:

الجامعة استمرار للتعليم في المدرسة حيث يتم التأسيس لمواطن الغد، والتهيئة الفعلية لدخول الجامعة، مما يجعل من الضروري التكامل بين مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي والتعليم الجامعي، لا سيما من حيث التوجه الوطني والعلمي، ومن حيث المضمون والطرائق. وفي فلسطين، كانت معاناة دائمة من المناهج التي وضعها الاحتلال لخدمة أهدافه في أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتلك المعدلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث تتناقض والهوية والأماني العربية من ناحية وتتنافى وشروط التقدم العلمي والتربوي من ناحية أخرى. فتوجه إبراهيم أبو لغد لهذه المرحلة وساهم في تأسيس وترؤس «مركز إصلاح المناهج الدراسية»، الذي أشرف على وضع المناهج الجديدة لتتماشى مع حاجات وتطلعات المجتمع الفلسطيني الوطنية والعلمية، شاملاً مرحلة الروضة وحتى نهاية المرحلة الثانوية، مشركاً معلمين وأساتذة الجامعات في عملية تربوية متكاملة ورؤية شاملة لمواطن الغد والمجتمع الفلسطيني المتحرر الجديد.

٦– التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني

لما كانت التربية عملية شاملة لا تتم فقط في المدرسة وانما تشارك فيها مؤسسات اجتماعية مختلفة، رأى إبراهيم أبو لغد أن هناك دوراً تربوياً هاماً لمؤسسات المجتمع المدني حيث تتكامل مع التعليم النظامي المتمثل في المدرسة

فالجامعة. فشارك في تأسيس «اللجنة المستقلة لحقوق المواطنين،» و«مركز قطان الثقافي» في رام الله وكان في الاثنين مبادراً ومحركاً.

لقد جسد إبراهيم أبو لغد مفهوم التربوي والأكاديمي/المواطن بسلوكه كما في ثقافته، فسخر كفاءته الأكاديمية والعلمية الراقية في تطوير التعليم العالي في بلاده، مساهمة منه كمواطن في تحمل مسؤوليته الوطنية. كما جعل التعليم العالي يخدم مصلحة وطنه ونموه في النهاية، ودحض مقولة العلم من أجل العلم مكرساً مقولة العلم من أجل الوطن والمواطن من أجله، إذ لا يمكن أن يكون الإنسان تربوياً يسعى إلى تنمية وتربية مواطن متقدم الكفايات العلمية وشديد الالتزام بمجتمعه وقضاياه ما لم يكن يتمثل بشخصه هذا المواطن.

فقد كان إبراهيم أبو لغد مواطناً بامتياز وأكاديمياً بامتياز استطاع أن يدمج الاثنين معاً بكفاءة عالية. وكان لشخصيته الحميمة النقية والشفافة الأثر الكبير في إلهام طلابه وزملائه في الجامعة وخارجها، في فلسطين وخارجها.